

أسباب أزمة السيولة في الإقتصاد الليبي

أ.د. عبدالله شامية



www.loopsresearch.gov



info@loopsresearch.com

يونيو
2016

أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي

أ.د. عبدالله محمد شامية

تشير أدبيات الاقتصاد إلى أن الافراد يطلبون النقود (السيولة) أو يحتفظون بها وفق ثلاث دوافع Motiveis رئيسية هي:

- لغرض المعاملات، أي لتغطية المشتريات العادية المتوقعة.
- لغرض الاحتياط، أي لتغطية المعاملات المفاجئة غير المتوقعة.
- لغرض المضاربة، أي لإقتناص بعض الفرص للاستفادة من فرق الأسعار.

كما تشير أيضا إلى أن العلاقة بين المودعين والجهاز المصرفي مبنية أساسا على الثقة بين الطرفين، ووفقا لتعليمات المصارف المركزية (في معظم الدول) فإن مجموعة المصارف التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة محددة لا تتجاوز 20% من إجمالي الأموال المودعة كاحتياطي قانوني، ولها بعد ذلك حرية التصرف في النسبة الباقية من الأموال المودعة إما بالإقراض أو بالاستثمار.

وبالتالي فإن الحالة الطبيعية في أي اقتصاد سليم معافى أن تبقى أموال الأفراد ومدخراتهم مودعة بالمصارف، وبالطبع ستكون هناك عملة نقدية في التداول خارج الجهاز المصرفي ولكنها لا تمثل إلا جزء بسيطاً من حجم عرض النقود في الاقتصاد والذي يتكون من عملة في التداول لدى الجمهور والحسابات الجارية بالمصارف التجارية.

ولمعرفة حقيقة ما يجري في الاقتصاد الليبي والذي انعكس في تفاقم مشكلة نقص السيولة، فإنه يتعين الإشارة إلى جملة من العوامل أهمها:

- استمرار الانقسام والصراع السياسي.
- تفاقم الوضع الأمني في العديد من المدن.
- إيقاف التعامل بالبطاقات الائتمانية.

بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية بشأن تحقق الاستقرار وقيام الدولة القادرة على حفظ الأمن وتوفير الأمان في المنظور الزمني القريب، هذه العوامل بالإضافة إلى عدة أمور أخرى أدت إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي (المتسم بالهشاشة أصلاً) مما دفع الأفراد إلى سحب أموالهم من المصارف خلال الأشهر الأخيرة وفضلوا اكتنازها والاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة خارج الجهاز المصرفي، وتشير بعض التقديرات إلى وجود ما يزيد عن 22 مليار دينار (حوالي 16 مليار دولار) عملة خارج الجهاز المصرفي.

ولا يكمن الحل في طبع المزيد من العملة لأن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد من جهة، ولأن طباعة عملة إضافية يتطلب تغطية مالية أو ما يعرف بالغطاء النقدي المتمثل في أصول أجنبية أو ذهب أو سندات وأوراق مالية حكومية الأمر الذي نظن أنه غير متاح لمصرف ليبيا المركزي في الوقت الراهن من جهة أخرى، وبالتالي فإن اللجوء إلى طباعة العملة دون توفر الغطاء النقدي سيؤدي إلى أن يكون مصير الدينار كمصير بعض العملات العربية ويفقد الكثير من قيمته.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الليبي شهد نفس الأزمة المالية مع بداية الثورة عام 2011 وانتشر الخوف والذعر لدى المواطنين واختفت العملة من التداول، ولكن مصرف ليبيا المركزي تمكن من السيطرة على المشكلة وتم استرجاع تلك العملة في وقت قصير نسبياً، وبالرغم من التشابه الكبير بين الحالتين وفي مكونات وتداعيات الأزمة، إلا أن ثمة عوامل ساهمت في تمكن مصرف ليبيا المركزي من السيطرة على المشكلة في ذلك الوقت من أهمها توفر الأمن ولو بشكل نسبي في معظم المدن، واستئناف ضخ وتصدير النفط وبنفس المعدلات السابقة تقريباً، وارتفاع أسعار النفط العالمية إلى أرقام قياسية تجاوزت 100 دولار للبرميل، أما الآن فهذه العوامل غير متوفرة، فهناك توتر وانفلات أمني في الكثير من المناطق، واستمرار مشكلة قفل الموانئ النفطية وتدني إنتاج وتصدير النفط إلى أقل من ثلث معدلاته السابقة، وانخفاض سعر البرميل من النفط الخام حيث بلغ في المتوسط 35 دولار.

إذن مشكلة نقص السيولة في الاقتصاد الليبي لها ابعادها ومسبباتها، والتي ترجع في المقام الأول إلى عدم توفر النقد الأجنبي لتلبية حاجات المواطنين بسبب استمرار قفل الموانئ النفطية في دولة تعتمد وبشكل رئيسي (نسبة 97%) على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر وحيد للدخل وللنقد الأجنبي. ولقد استمر مصرف ليبيا المركزي، ومن مدة، في السحب من احتياطياته من النقد الأجنبي لكي يوفر الحد الأدنى من السيولة، ولكن هذه الوسيلة ستؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات والإضرار بقيمة العملة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وفيما يلي نورد بعض المقترحات التي من شأنها التخفيف من حدة مشكلة نقص السيولة:

1. الاستخدام المكثف لوسائل الاعلام المختلفة لتثقيف وطمأنة الافراد وحثهم على ايداع أموالهم بالمصارف.
2. عقد مؤتمرات وملتقيات بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بمشكلة السيولة (رجال أعمال، المصارف التجارية ، مصرف ليبيا المركزي) للمشاركة في تشخيص الوضع واقتراح الحلول.
3. استحداث وسائل دفع حديثة كالتوسع في استخدام بطاقات الائتمان لسداد المدفوعات بدلا من النقود.
4. الاستمرار في فتح الاعتمادات المستندية وتسهيل الاجراءات لما لذلك من أثر في الحد من مشكلة نقص السيولة.
5. اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على سرية المعلومات وبيانات العملاء وأرصدهم ومعاملاتهم المالية وعدم تداولها خارج الجهاز المصرفي.

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي، قراءة في المضمون .
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحويلات الشاملة.
5. الآثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الآثار الاقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة الدستورية لصياغة الدستور الليبي، المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات وإخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.
22. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
23. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي.. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
24. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2016.
25. السياسات الاقتصادية والعامه ومتطلبات النجاح.
26. هل الديمقراطية التوافقية سبيل لتعايش السياسي في ليبيا؟
27. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
28. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015. تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. وتكرس المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الآراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفليين – طرابلس - ليبيا

هاتف: : 00218 21 340 01 43

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس : 0090 212 603 27 48